ISSN: 2957 - 8108

مجلة بحوث
جامعة حلب في المناطق المحررة

المجلد الرابع ـ العدد الأول

الجزء الثاني

21 / 09 / 1446 هـ - 21 / 03 / 2025 م

علميّة - ربعيّة - محكّمة

تصدر عن

جامعة حلب في المناطق المحرّرة

بسم الله الرحمن الرحيم

الهيئة الاستشارية لمجلة جامعة حلب في المناطق المحررة

د. جلال الدين خانجي　　أ.د زكريا ظلام　　أ.د عبد الكريم بكار

أ. د إبراهيم أحمد الديبو　　أ.د. أسامة اختيار　　د. أسامة القاضي

د. يحيى عبد الرحيم

هيئة تحرير مجلة جامعة حلب في المناطق المحررة

رئيس هيئة التحرير: أ.د أحمد بكار

نائب رئيس هيئة التحرير: أ.د. عماد برق

أعضاء هيئة تحرير البحوث التطبيقية	أعضاء هيئة تحرير البحوث الإنسانية والاجتماعية
أ.د. عبد العزيز الدغيم	أ.د عبد القادر الشيخ
أ.د ياسين خليفة	د. جهاد حجازي
أ.د. جواد أبو حطب	د. ضياء الدين القالش
أ.د. عبد الله حمادة	د. سهام عبد العزيز
أ.د. محمد نهاد كردية	د. ماجد عليوي
د. ياسر اليوسف	د. أحمد العمر
د. كمال بكور	د. محمد الحمادي
د. مازن السعود	د. عدنان مامو
د. عمر طوقاج	د. عامر المصطفى
د. محمد المجبل	د. أحمد أسامة نجار
د. مالك السليمان	
د. عبد القادر غزال	
د. مرهف العبد الله	

أمين المجلة: هاني الحافظ

مجلة جامعة حلب في المناطق المحررة

مجلّة علميّة محكّمة فصليّة، تصدر باللغة العربية، تختص بنشر البحوث العلمية والدراسات الأكاديمية في مختلف التخصصات، تتوفر فيها شروط البحث العلمي في الإحاطة والاستقصاء ومنهج البحث العلمي وخطواته، وذلك على صعيدي العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الأساسية والتطبيقية.

رؤية المجلة:

تتطلع المجلة إلى الريادة والتميز في نشر الأبحاث العلميّة.

رسالة المجلة:

الإسهام الفعّال في خدمة المجتمع من خلال نشر البحوث العلميّة المحكّمة وفق المعايير العلمية العالمية.

أهداف المجلة:

- نشر العلم والمعرفة في مختلف التخصصات العلميّة.
- توطيد الشراكات العلمية والفكرية بين جامعة حلب في المناطق المحررة ومؤسسات المجتمع المحلي والدولي.
- أن تكون المجلة مرجعاً علمياً للباحثين في مختلف العلوم.

الرقم المعياري الدولي للمجلة ISSN: 2957-8108

الموقع الإلكتروني للمجلة: www.journal.uoaleppo.net **البريد الإلكتروني:** journal@uoaleppo.net

معايير النشر في المجلة:

١- تنشر المجلة الأبحاث والدراسات الأكاديمية في مختلف التخصصات العلميّة باللغة العربية.

٢- تنشر المجلة البحوث التي تتوفر فيها الأصالة والابتكار، واتباع المنهجية السليمة، والتوثيق العلمي مع سلامة الفكر واللغة والأسلوب.

٣- تشترط المجلة أن يكون البحث أصيلاً وغير منشور أو مقدم لأي مجلة أخرى أو موقع آخر.

٤- يترجم عنوان البحث واسم الباحث والمشاركين أو المشرفين إن وجدوا إلى اللغتين التركية والإنكليزية.

٥- يرفق بالبحث ملخص عنه باللغات الثلاث العربية والإنكليزية والتركية على ألا يتجاوز ٢٠٠-٢٥٠ كلمة، وبخمس كلمات مفتاحية مترجمة.

٦- يلتزم الباحث بتوثيق المراجع والمصادر وفقاً لنظام جمعية علم النفس الأمريكية (**APA7**).

٧- يلتزم الباحث بألّا يزيد البحث على ٢٠ صفحة.

٨-ترسل البحوث المقدمة لمحكمين متخصصين، ممن يشهد لهم بالنزاهة والكفاءة العلمية في تقييم الأبحاث، ويتم هذا بطريقة سرية، ويعرض البحث على محكّم ثالث في حال رفضه أحد المحكّمين.

٩- يلتزم الباحث بإجراء التعديلات المطلوبة خلال ١٥ يوماً.

١٠- يبلغ الباحث بقبول النشر أو الاعتذار عنه، ولا يعاد البحث إلى صاحبه إذا لم يقبل، ولا تقدم أسباب رفضه إلى الباحث.

١١- يحصل الباحث على وثيقة نشر تؤكد قبول بحثه للنشر بعد موافقة المحكمين عليه.

١٢-تعبّر الأبحاث المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها، لا عن رأي المجلة، ولا تكون هيئة تحرير المجلة مسؤولة عنها.

جدول المحتوى

أثر المخصبات العضوية في تحسين المواصفات الكمية لإنتاج العنب (صنف شامي أبيض) ٧

أ. أحمد الأحمد أ.د. عماد الخطاب

مؤشرات تلوث مياه بعض آبار الشمال السوري بالصرف الصحي في منطقتي أعزاز والباب .. ٢٩

د. عدنان سنو

تطوير خوارزمية LSTM لتحسين دقة تنبؤات هطول الأمطار ٤٧

أ. محمد أباز د. محمود موسى

تقييم خدمات التعليم الأساسي وتوزعها الجغرافي في محافظة إدلب..... ٦٥

أ. حسام حسين المطير د. جهاد أكرم الحجازي

الرضا الوظيفي وعلاقته بمعنى الحياة لدى النساء العاملات في جامعة إدلب "شمال غرب سورية"..... ٩١

آ. تهاني عنبر د. عبد الحي محمود

المعاملات المالية المتعلقة بالمساعدات الإنسانية..... ١٢٩

أ. عبد اللطيف زيتون د. محمد راشد العمر

منهج البخاري في الرواية عن المختلطين في "صحيحه_دراسة تطبيقية على الرواة الذين رماهم ابن سعد بالاختلاط..... ١٥٧

أ. حسام الدين حجو د. ماجد عليوي

أحرفُ المعاني المُختلَف في زيادتها في الجامع الكبير للتّرمذيّ (ت: ٢٧٩هـ)..... ١٨٥

أ. صدّام خلف الفايز د. أحمد محمّد العمر

الذوق الفنّيّ بين عبد القاهر الجرجاني وأبي يعقوب السكاكي ٢١٥

أ. عبد الله حسين الياسين د. ضياء الدين القالش

إشكاليات حق الإحالة من مجلس الأمن الدولي إلى المحكمة الجنائية الدولية..... ٢٤٥

آ. ايمان أحمد أ. د. عبد القادر الشيخ

تعزيز معرفة طلاب السنة الثانية في اللغة الإنجليزية بأوجه الشبه والاختلاف لأدوات التعريف والتنكير بين اللغتين العربية والإنجليزية ٢٧١

أ. حمدو الأحمد د. عبد الحميد معيكل

أحرفُ المعاني المُختلَف في زيادتها في الجامع الكبير للتّرمذيّ (ت: ٢٧٩هـ)

إعداد:

أ. صدّام خلف الفايز د. أحمد محمّد العمر

ملخص البحث:

يهدف البحث إلى استقصاء أحرف المعاني التي اختلف العلماء في الحكم عليها بالزّيادة في كتاب الجامع الكبير للتّرمذيّ (ت: ٢٧٩هـ). الأحرف المستهدفة في البحث هي الأحرف التي لم تكن الزّيادة فيها قياسيّةً، وبيان الأوجه الإعرابيّة الأخرى التي قد يحتملها حرف المعاني في السّياق ضمن التّركيب النّحويّ في الأحاديث النّبويّة الشّريفة من هذا السّفر الحديثيّ، وإلقاء الضّوء على الخلاف النّحويّ فيها، وأسبابه وآراء العلماء فيه، والبحث يعرّف بالحرف لغة واصطلاحاً، وبالزّيادة، ومصطلحاتها، والكتاب، والمصنّف.

كلمات مفتاحية: الجامع الكبير، التّرمذيّ، أحرف المعاني، الزّيادة، الاختلاف.

Letters of different meanings in their addition in Al-Jami' Al-Kabir by Al-Tirmidhi (d. 279 AH)

Prepared by:

Mr. Saddam Khalaf Al-Fayez Dr. Ahmed Muhammad Al-Omar

Abstract:

This study aims to investigate the particles of meaning that scholars have debated regarding their classification as superfluous in *Al-Jāmiʿ al-Kabīr* by Al-Tirmidhī (d. 279 AH). The research focuses on particles whose addition is not conventionally recognized and explores alternative syntactic interpretations that these particles may bear within the grammatical structures of Prophetic Hadith in this ḥadīth compendium. Furthermore, the study sheds light on the grammatical controversy surrounding these particles, examining its causes and the perspectives of scholars. It also provides a linguistic and terminological definition of particles, discusses the concept of superfluity and its related terminologies, and offers an overview of the book and its author.

Keywords: *Al-Jāmiʿ al-Kabīr, Al-Tirmidhī, particles of meaning, superfluity, scholarly disagreement.*

Tirmizî'nin (ö. 279 H.) El-Câmi'ul-Kebir adlı eserine eklenen farklı anlamlardaki harfler

Hazırlayanlar:

Mr. Saddam Khalaf Al-Fayez Dr. Ahmed Muhammad Al-Omar

Araştırma Özeti:

"Bu araştırma, Tirmizi'nin (v. 279 H) 'El-Cami' El-Kebir' kitabında alimlerin ek olarak yargıladıkları anlam harflerini incelemeyi amaçlamaktadır. Araştırmada hedeflenen harfler, eklemelerin geleneksel olmadığı harflerdir. Bu bağlamda, anlam harflerinin, bu hadis koleksiyonundan alınan şerefli peygamber hadislerinin sözdizimsel yapısı içinde taşıyabileceği diğer dilbilgisi yönlerini ve bu harflerdeki dilbilgisi anlaşmazlığını, nedenlerini ve alimlerin bu konudaki görüşlerini aydınlatmaktadır. Ayrıca, araştırma harfi dil ve terim anlamında, eklemeyi, terimlerini, kitabı ve yazarı tanımlamaktadır."

Anahtar Kelimeler: El-Cami' El-Kebir, Tirmizi'nin. harf manaları, fark, ihtilavlar

المقدّمة:

كان القرآن –ومازال– الدّافع الأكبر للمسلمين في تقعيد اللغة، وتحديد مصطلحاتها من خلال خدمة القرآن الكريم، وصونه من اللحن، والحفاظ على المعنى من خلال جمع مفردات اللغة عبر الرّسائل اللغويّة المفردة انتهاءً بالمعاجم، ولعلّ منهج المحدّثين في صيانة الحديث النّبوي وجمعه، كان الدّافع للغويين إلى الاستشهاد بالحديث النّبويّ الشّريف في اللغة والنّحو، فاستشهد النّحاة الأوائل بالأحاديث النّبوية الشّريفة في مصنفاتهم النّحويّة، وإن كان ذلك بقلةٍ.

وقد خُدم الصّحيحان، وأَغرق الشّراح والمفسرون في الشّرح والتّفسير لهذين المصنّفين، ولم يحظ المصنّف–الجامع الكبير– بما حظيا به من الدّراسة النّحويّة واللغويّة، بقدر ما حظي من الدّراسات الفقهيّة والحديثيّة، والبحث يحاول توسيع هذه الدّائرة من خلال تسليط الضّوء على المختلف في زيادته من أحرف المعاني في الجامع الكبير للتّرمذيّ (ت: ٢٧٩هـ).

أسباب الدّراسة:

- بيان الحروف التي قيل بزيادتها، والخلاف فيها، ودراسة هذا الاختلاف.
- توجيه هذه الحروف، وبيان الوجه الإعرابيّ لها.
- دراسة تلك الحروف في كتابٍ حديثيّ والاستشهاد بالحديث النّبويّ لرفد الدّرس النّحويّ بالشّواهد.
- إحصاء الحروف المختلف في زيادتها في جامع التّرمذي، وبيان الغاية من إيرادها.

أهمية الدّراسة:

الدّراسة في جامع التّرمذي الحافظ الثّبت الثّقة، والمصنّف على شهرته لم يحظ بالدّراسة النّحويّة ولا اللغويّة، ولا اشتهر بها اشتهاره بالدّراسة الحديثيّة والفقهيّة.

توسيع دائرة الاستشهاد بالحديث النّبويّ، ودراسة كلام سيد المرسلين ﷺ البليغ الذي أوتي جوامع الكلم، وبليغ الحديث.

دراسة حروف المعاني، ومفهوم الزّيادة في الكلام العربيّ، ودراسة البحث النّحويّ في مفهوم الزّيادة، وبيان سبب الوسم بالزّيادة من قبل النّحويين، ومواطن تلك الحروف.

منهج الدراسة:

اعتمدت في البحث على المنهج الوصفيّ التّحليليّ، وقد سرت على منهجٍ يقتضي:

استقراء الأحاديث، وتقصّي الحروف التي ذكر شرّاح الحديث أنّها زائدةٌ، وبيان الأوجه الإعرابيّة التي ذكروا أنّ المعنى يظهر فيها.

الدّراسات السّابقة:

لم أقف على دراسةٍ ذات صلةٍ بهذا الموضوع، ولا يوجد في الدّراسات النّحويّة التي تناولت الكتاب دراسةً تعالج نقطة البحث، وإن كثرت الدّراسات التي درست الزّيادة في اللغة العربيّة عامّةً، وفي حروف المعاني من حيث المصطلح والدِّلالة في غير الكتاب من الكتب الحديثيّة. ومن الدّراسات التي استفدت منها:

- زيادة الحروف في عصور الاحتجاج: طه محمود عطية صالحة، رسالة ماجستير في الجامعة الإسلاميّة بغزة، ٢٠١٧م.
- معاني حروف الزّيادة عند النّحاة (دراسة نحويّة دلاليّة): محمد جمعة حسن نبعة، مجلة الدّراسات الاجتماعيّة– اليمن، مج8 ، ع1 ، ٢٠٠٣م.

عرض البحث:

يقسم البحث إلى مقدّمةٍ، وتمهيدٍ يتناول مفهوم أحرف المعاني، ومصطلح الزّيادة في النّحوِ العربي، وسيرةَ المؤلّف، والجامع الكبير للتّرمذيّ، تعرض فيه الأحرف المختلف في زيادتها، ومناقشتها، وهذه الأحرف مرتبة ألفبائياً وهي: ١. (الباء) المختلف في زيادتها في المفعول به. ٢ . (عن) والقول بزيادتها ٣ . (الفاء) المقترنة مع إذا الفجائيّة، والخلاف النّحويّ في زيادتها ٤. (اللام) المختلف في زيادتها ٥. (من) المختلف في زيادتها في الإثبات ٦. القول بزيادة (الواو). وخاتمةٍ، تتضمّن أهمّ النتائج.

التّمهيد: الحمد لله رب العالمين، والصّلاة والسّلام على سيدنا محمد النّبيّ العربيّ الأميّ، وعلى آله وأصحابه الطّيبين الطّاهرين نجوم الهدى ومصابيح الدّجى في كلّ حينٍ، وبعد: فإنّ البحث يحاول استقصاء الأحرف المختلف في زيادتها في الجامع الكبير للترمذيّ (ت: ٢٧٩هـ) مع ذكر الخلاف والأوجه الإعرابية التي ذكرها شراح التّرمذيّ والنّحاة لتلك الحروف بعد التعريف بمصطلحات البحث والمؤلِّف والمُصنَّفِ.

مقدّمة: ترجمة التّرمذي ومصنَّفه الجامع الكبير:

ترجمة التّرمذيّ:

هو "أبو عيسى، محمد بن عيسى بن سَورة بن موسى بن الضّحاك السّلميّ، الترمذيّ، البُوغيّ" (الإرشاد في معرفة علماء الحديث: ص: ٩٠٤-٩٠٥)، عربيّ المحتد، كما ذكر العلماء (عروبة العلماء المنسوبين الى البلاد الأعجميّة: ج١، ص: ٢٩٣-٢٩٤)، لم تنقل كتب التّراجم له إلّا القليل النَّزر من المعلوماتِ التي لا ترسم لنا صورةً كاملةً للعلم الكبير الذي نراه في عمله في الجامع الكبير.

وهو صاحب المصنّفات الكثيرة، مثل: (العلل الصّغير)، و(العلل الكبير)، و(شمائل النّبيّ ﷺ)، و(تسمية أصحاب رسول الله ﷺ). عمي في آخر عمره (نكت الهميان في نكت العميان: ص: ٢٦٤)، كان شديد الحفظ، سريع الفهم. توفي _رحمه الله_ عن عمر يناهز السّبعين سنة ٢٧٩هـ" (تهذيب الكمال: ج٢٦، ص: ٢٥٢).

تعريف بكتاب الجامع الكبير:

حظي (الجامع الكبير) للتّرمذيّ المعروف باسم (سنن التّرمذي) بين الأوساط العلميّة الحديثيّة بشهرةٍ كبيرةٍ عند أهل الحديث، فهو يُذكَر بعد كتابي البخاريّ ومسلمٍ، ومن الكتبِ السّتّة المعتمد عليها عند أهل السّنة. جمع فيه التّرمذيّ الأحاديث على الأبواب الفقهيّة، ورتّبها، وذكر قائليها، وحكم عليها بالصّحة والضّعف، ومصطلحاته فيها حديث الباحثين والدّارسين. عدد الأحاديث مع المكرّرة (٣٩٥٦) حديثاً في ستة مجلدات، طبع معها كتاب (العلل)، ولا علاقة له بالبحث، والطّبعة المعتمد عليها طبعة دار الغرب الإسلاميّ: تح: بشّار عوّاد معروف، ط١، ١٩٩٦م.

الحرفُ لغة واصطلاحاً:

تأخذ كلمة الحرف في المعجم العربيّ دلالاتٍ متعددةً، لا تكاد تحمل رابطاً يربط وشائج كلّ معنىً بالآخر إلّا إن حكّمنا المجاز والتّطوّر الدّلاليّ لتلك المفردات، فهي كما يرى ابن فارس جذرٌ من ثلاثة أحرفٍ تجتمع لها ثلاث دلالاتٍ: "الحاء الرّاء والفاء ثلاثة أصولٍ: حدّ الشيء، والعدول، وتقدير الشّيء" (مقاييس اللغة: ج٢، ص:٤٢، مادة: حرف).

وفي الاصطلاح نجد عند سيبويه في حديثه عن أقسام الكلمة في العربية: "... اسمٌ، وفعلٌ،

وحرفٌ جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل" (الكتاب: ج:١، ص:١٢)، وهذا التّعريف الذي جاء به سيبويه للحرف سيظلّ ملازماً للنّحاة مع تفصيلاتٍ بسيطةٍ، وتفريعاتٍ دقيقةٍ تبقى تدور في فلك التّعريف زيادةً أو نقصاناً، ولعلّ اختلافهم في الحرف أقلّ من اختلافهم في الفعل" (أقسام الكلام العربيّ من حيث الشّكل والوظيفة: ص: ٨٢).

الزّيادة لغة واصطلاحاً:

الزّيادة لغةً: " النّمو، وكذلك الزّوادة، والزّيادة: خلاف النّقصان، زاد الشّيء، يزيد زيداً، ومزيداً، ومَزاداً: أي ازداد" (لسان العرب: ج٣، ص: ١٩٨. مادة: زيد)"، والجذر "الزّاي والياء والدّال أصلٌ يدلّ على الفضل، يقولون: زاد الشّيء، يزيد، فهو زائدٌ" (مقاييس اللغة: ج٣، ص: ٤٠، مادة: زيد).

ورد مفهوم الزّيادة عند النّحاة بمصطلحاتٍ مختلفةٍ، وهذه المصطلحات منها: ما أطلق لغايةٍ تعليميّةٍ بحتةٍ، ومنها ما ذكر عرضاً وصفاً للحرف، فرضه السّياق والمقام والمعنى، وهذه المصطلحات لا تخلو من تقاربٍ في المعنى، ومن بين تلك المصطلحات: اللّغو (الكتاب: ج٤، ص: ٢٢١)، والصّلة (العين: ص: ٤٣٤)، والحشو، والإقحام، والسّقوط (المدارس النّحويّة: ص:٢١٦)، والفضل، (مصطلحات النّحو الكوفيّ دراستها وتحديد مدلولاتها: ص:٤١)، والتّوكيد، والعاريّة، والتّخطّي (التّخطّي في النّحو العربيّ "دراسةٌ تأصيليّةٌ في المفهوم والمصطلح والنّيابة عن مصطلح الزّيادة": ص: ٢٣٦).

وقد عرّفه ابن هشامٍ، فقال: "الزّائد المعترض بين شيئين متطالبين، وإن لم يصحّ أصل المعنى بإسقاطه" (مغني اللبيب: ابن هشام، ص: ٣٢٢).

هل من الصّحيح القول بأنَّ "سقوط حروفِ المعاني الزّائدة لا يخلُّ بالكلام؟" (الأصول في النّحو: ج٢، ص: ٦٣)، وأنّه لا يتغيرُ أصلُ المعنى بإسقاطِها، وأنَّ النُّحاةَ لا يرون تأثيراً للحروف معنوياً، وأنّ دخولها كخروجه؟

إنَّ كثيراً من الحروفِ الزائدةِ للتّأكيد لا يمكن نزعها من سياق الكلام؛ لأنَّ المعنى يتغير من دونها، ويكتسب دلالةً جديدةً لا يمكنُ أن تدلّ أو يُفهمَ المعنى المطلوب منها في حال عدم إقحامها بين أشد المترابطين في الكلام العربيّ، من قبيلِ دخولِ (لا) بين حرف الجرّ والاسم المجرور، وهما من هما من الارتباطِ والحاجة التي تقتضي عدم الفصل بينهما، كما في قولنا: (سرت بلا زادٍ)، فإنَّ

دخول (لا) لا يمكن أنْ يتأتَّى فهمُ المعنى من دونِه، فعلى الرَّغمِ من بقاءِ (الباء) عاملةً للجرّ، إلّا أنَّ معنى النَّفي حاضرٌ موجودٌ لا يمكنُ تجاوزُه، كما أنَّ دخول (ما) على الحروف المشبّهة بالفعل يكسب الجملة بعداً دلاليّاً جديداً، يجعلُ لَهَا مَزيَّةً، "وهي أنَّك تَعْقِلُ معها إيجابَ الفعلِ لشيءٍ ونفْيَه عن غيرِه دفعةً واحدةً في حالٍ واحدةٍ" (دلائل الإعجاز: ص:٣٣٥).

وقد يكونُ الوسمُ بالزّيادةِ من قَبيلِ احترامِ قاعدةٍ في الكلام العربي لا تَصحُّ إلَّا من خلال الوصفِ بالزَّيادةِ ألَا وهي "أنَّهم كرهوا الجمعَ بين حرفين لمعنى واحدٍ" (شرح الأشمونيّ لألفيّة ابن مالك: ج١، ص: ٣٠٥)، أو كلمتين لهما معنى واحدٌ، من مثل قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشّورى: ١١]، فإنَّ اجتماعَ الكافِ المفيدةِ لمعنى التّشبيهِ مع كلمة (مثل) دفع كثيراً من النّحاة إلى وسم إحداهما بالزّيادة، والمفاضلة بينهما، فمنهم من جعل (الكاف) زائدةً، ومنهم من جعل (مثل) زائدةً، كما ينبغي الوقوفُ عند هذا المثال لبيان أثر العقيدة ومكانة النّصّ القرآنيّ عند علماء اللغة الذي دفعهم إلى القول بالزّيادة أو عدمها، وليس المراد من البحث القول بعدم الزّيادة، لأنّ وجود الحذف في اللغة يحتّم القول بوجود الزّيادةِ، وخاصةً في المواقفِ الكلاميّةِ التّقريريّةِ اليوميّةِ، فإنَّ المتكلمَ يُعيدُ ويكثرُ من أدوات التَّوكيدِ لغايةٍ، لذا لا ينبغي فصلُ معنى التَّوكيد عن المصطلحِ في تعليمِ هذه الأدواتِ والإشارة إليها، فيقالُ: زائدةٌ للتّوكيدِ، وعدم الاكتفاء بالقول: زائدةٌ فحسبُ، لأنَّ ذلك لا يشير إلى الموقف الكلامي الذي يعيشُه المتكلّمُ وقتَ كلامِه، و يَحرِمُ دارسَ اللغةِ من دراسةِ حالِ المتكلّمِ وقتَ الكلامِ.

وقد عدَّ ابن جني الزّيادةَ في العربيةِ من دلائلِ عظمتِها وغناها ومرونتِها وقدرتِها على الإتيانِ بالأساليبِ المختلفةِ التي تَعْتَلجُ في الأذهان، فذكرَ أنَّه من شجاعةِ العربيةِ الحذفُ والزّيادةُ والتّقديمُ والتّأخيرُ والحملُ على المعنى والتَّحريفُ (الخصائص: ج٢، ص: ٣٦٢).

ثم ذكرَ الغايةَ منها، وأنَّها ليس من العبث واللهو، وإن كان العربيُّ يستخدمُ الحروفَ لغرض "الإيجازِ والاختصارِ والاكتفاءِ من الأفعال وفاعليها، فإذا زِيْدَ ما هذه سبيله فهو تناءٍ في التّوكيد به" (الخصائص: ج٢، ص: ٢٨٦).

والزّيادةُ في حروف المعاني بصفتها مصطلحاً مستعملاً من النّحاة، لم نعرفْ نَحْوياً يَتحرَّجُ من استعمال المصطلحِ، وإنْ تعدَّدت التَّسمياتِ التي لا تخرج أبداً عن مفهوم الزّيادة، تحدُوهم في ذلك أسباب منها تقريبُ المصطلحِ والمفهومِ للمتعلمين، فالأسلوبُ التّعليميُّ عند النُّحاةِ يدفعُهم إلى تسهيلِ

المصطلحِ وتقريبِه من أذهانِ المتعلمين، كما قال السّهيليّ: "إنَّ أكثر ألفاظ النّحويين محمولة على التّجاوز والتّسامح، لا على الحقيقة، لأنّ مقصدهم التّقريب على المبتدئين والتّعليم للنّاشئين" (نتائج الفكر في النَّحو: ص: ١٢٧)، فالعمدةُ المسندُ والمسندُ إليه وما سواها من الكلمات في الجملة فضلاتٌ، وهذا الأسلوبُ التّعليميُّ شاعَ في كتبِ النُّحاةِ التي شرحَتْ، واختصرَتْ أكثرَ من مرة، ولنظرية العامل التي تفرضُ على كلِّ كلمةٍ القيامَ بعملٍ ضمنَ التَّراكيبِ دورٌ مهمٌ في بيان العُمَدِ في الإسنادِ، وتحقيقِ الفهمِ المطلوبِ من كلا طرفي الحدث الكلاميّ، كما أنَّ تنميطَ الأساليبِ من خلال سبكِ تراكيبٍ لها نَفْسُ الوقعِ الموسيقي في النّفوسِ، أو نفس النّمط والتّرتيب تدفعُ إلى وسمِ الكلمةِ الدَّاخلةِ في التَّركيبِ المُعتادِ مُقحمةً، دخولُها كخروجِها.

لم يُؤْثرْ عن نحويٍّ التّبرّؤُ من مصطلحِ الزّيادة، ولكنّهم دائماً يردفونه بالتَّوكيدِ والتَّحقيقِ معززين في ذهنِ القارئِ والسَّامعِ الغايةَ منها، وهذه الزّيادةِ للتوكيدِ يستخدمُها المتكلّمُ البليغ في كلامه مكثراً أو مقلّاً بحسبِ طريقةِ الأداءِ التي يفرضُها المشهدُ الكلاميُّ عليه.

أحرف المعاني المختلف في زيادتها:

ذكر شرّاح الحديث في الكتب التي تناولت جامع التّرمذي عدداً من الأحرف، ووسموها بالزّيادة، وذكروا عدداً من الوجوه النّحوية لها، من بين تلك الحروف.

أولاً –(الباء) المختلف في زيادتها في المفعول به:

دخول (الباء) على المفعول به، فهو يأتي أقلّ بنسبةٍ أكثر من دخول (الباء) على التّراكيب بعد دخولها على الخبر المنفيّ، وهنا يصبح لمعنى الزّيادة في (الباء) احتمالاتٌ أخرى من المعاني كالإلصاق الذي تدلّ عليه (الباء) كثيرًا، وهو –كما يرى النّحاة–"أصل معاني (الباء)، بحيث لا يكون معنىً إلّا وفِيه شمّةٌ منه، فلهذا اقتصر عليه سيبويه فِي الكتاب" (الكليّات: ص: ٢٢٨)، أو التّبعيض، أو التّعدية، وقد يحكم على الأفعال وقتها باللزّوم والتّعديّة أو بالقوة والضّعف على حدّ قولهم.

أ– الباء الزائدة في المفعول به (بنفسه) للفعل (يطيّب).

اختلف النّحاة في(الباء) في قوله ﷺ: "ويطيّب بنفسه" في الحديث رقم: (٢٠٨٧). "قال رسول اللهِ ﷺ: إذا دخلتم على المريض فنفّسوا له في أجله، فإنّ ذلك لا يردّ شيئاً، ويُطيّبُ بنفسه" (الجامع الكبير: ج٣، ص: ٥٩٥).

"(الباء) في (بنفسه) زائدةٌ في المفعول به للفعل (يطيّب) وهو فعل لازمٌ أصلاً، لكنه مزيدٌ

بالتّضعيف فصار متعدياً إلى المفعول به (نفسه) وفاعله ضميرٌ عائدٌ إلى اسم (إنّ)، فيكون السّياق: (ويُطيّبُ التّنفيس نفسه) وزيدت (الباء) في المفعول به، وكان شرّاح الحديث (الطّيبيّ والقاريّ والسّيوطيّ)، ينقلون زيادة (الباء) في الفاعل (نفسها) في الفعل (يطيب)، وقد قالوا بزيادتها وذكروها في مصنفاتهم التي نقلوها من الكتب التي تضمّنت الحديث المنقول عن الجامع الكبير (الكاشف عن حقائق السّنن: ج٤، ص: ١٣٥٣، عقود الزّبرجد: ج٢، ص:٣٤١، مرقاة المفاتيح: ج٣، ص: ١١٤٥)، ولعلّ ذلك من خطأ النّساخ أو اختلاف الرّواية التي ذكرها العلماء منه، وللتدليل على ذلك ينظر طبعة محمد فؤاد عبد الباقي لتحقيق أحمد شاكر لسنن التّرمذيّ مثلاً (سنن الترمذي:٤ج٤١٢).

ب- (الباء) الزّائدة في المفعول به للفعل (مسح):

من أشهر ما اختلف النّحاة وعلماء التّفسير في الحديث عنه الاختلاف الفقهيّ في معنى (الباء) في المفعول به للفعل (مسح)، في الحديث رقم (٣٣) الذي روته الرّبيع بنت معوذ بن عفراء، "أنّ النّبيّ ﷺ مسح برأسه مرتين، بدأ بمؤخر رأسه ثم بمقدّمه، وبأذنيه كلتيهما، ظهورهما وبطونهما" (الجامع الكبير: ج١، ص:٨٣، رقم الحديث:٣٢) وهو امتدادٌ للخلاف في قوله تعالى: ﴿وامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة:٦]، فقيل: للإلصاق، وقيل: للتّبعيض، وقيل: زائدةٌ، وقيل: للاستعانة، وقد أجمع الأئمة على وجوب المسح، واختلفت الأحكام الفقهيّة بين الأئمة والفقهاء في القدر الواجب من مسح الرأس وفقاً للاختلاف في معنى (الباء) وفي فهم الأحاديث المتعلقة بمسح الرّأس.

فمن الفقهاء من جعل القدر الواجب من مسح الرّأس بعضه، كالشّافعيّة والحنفيّة، وأمّا المالكيّة فقد "أوجبوا مسح جميع الرّأس مباشرةً" (إرشاد السّالك إلى أشرف المسالك فِي فقه الإمام مالك: ج١، ص: ٦)، وكذلك الحنابلة فقد ذكر ابن قدامة أنّ "الظّاهر عن أحمد، رحمه الله، في حقّ الرّجل، وجوب الاستيعاب" (المغني: ج١، ص: ١٧٦).

وذهب الشّافعيّة والحنفيّة إلى وجوب مسح أقلّ ما يقع عليه اسم المسح، فالأحناف ذهبوا إلى أنّ "الواجب مسح ربع رأسه، وهي الرّبع؛ لأنّها أحد جوانبه الأربع، وفي روايةٍ: الواجب مقدار النّاصية، والبعض حدّد مقدار النّاصية بالرّبع، والتّحقيق أنّها أقلّ منه، لحديث المغيرة بن شعبة ﷺ أنّ رسول الله ﷺ (مسح بناصيته وعلى العمامة وعلى خفّيه)، وقدر ثلاث أصابع اعتباراً لآلة المسح، وهي اليد، والأصل فيها الأصابع، وهي عشرةٌ، فربعها اثنان ونصفٌ، والواحد لا يتجزّأ فكمل" (تبيين الحقائق: ج١، ص: ٣).

أمّا عند الشّافعيّة: "فالواجب ما ينطلق عليه اسم المسح، ولو بعض شعره، وشرط الشّعر الممسوح ألا يخرج عن حد الرّأس" (كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار: ص:٢٥)، كما احتجّوا باللغة و"أنّ المسح في لسان العرب ليس من شأنه الاستيعاب، كقولك: مسحت يدي برأس اليتيم أو بالمنديل، ويراد به البعض" (شرح صحيح البخاريّ: ج١، ص: ٢٨٢)، و"لأنّ العرب تعبّر عن كلّ شيءٍ بربعــه، تقول: مررت بزيدٍ، وإنّما وَلِيَكَ منه ربعه، لا كلّه" (كشف المعضلات وإيضاح المشكلات: ج١، ص:٣٤٢) ، ولأنَّ "المسح لم تضرب له غاية في الشّريعة" (الكشّاف: ج١، ص:٦١١)، وقد أنكر أهل اللغة القول بالتّبعيض" (إملاء ما منّ به الرّحمن: ج١، ص: ٢٠٨).

والرّد عليهما أنّ حديث المغيرة بن شعبةٍ ﷺ جمع بين المسح على النّاصية، والمسح على العمامة، والحديث يدلّ على جواز المسح على العمامة، وهو مسحٌ ثابتٌ عن النّبيّ ﷺ، ولأنّ النّبي ﷺ لمّا توضّأ مسح رأسه كلّه، وهذا يصلح أن يكون مبيناً للمسح المأمور به، وما ذكروه من اللفظ مجازٌ لا يعدل إليه عن الحقيقة إلّا بدليلٍ" (المغني: ج١، ص:١٧٦).

أمَّا مَنْ قال بأنَّها باقيةٌ على أصلها، وهو الإلصاق، وأنّ المسح لجميع الرّأس فعمدته أحاديث صحيحة في البخاريّ ومسلم وهي:

- حديث عبد الله بن زيد ﷺ قال: "أتى رسول الله ﷺ، فأخرجنا له ماءً في تورٍ من صفرٍ، فتوضّأ، فغسل وجهه ثلاثاً، ويديه مرّتين مرّتين، ومسح برأسه، فأقبل به وأدبر"، وفي رواية مسلم: "فأقبل بهما وأدبر؛ بدأ بمقدّم رأسِه، حتّى ذهب بهما إلى قفاه، ثم ردّهما إلى المكان الذي بدأ منه" (صحيح البخاريّ: ج١، ص:٥٠، رقم الحديث: (١٩٧)، صحيح مسلم: ج١، ص:٢١٠، رقم الحديث: (٢٣٥)، بابٌ في وضوء النّبيّ ﷺ).

وأنّ (مسح) فعلٌ متعدّ بنفسه، ولا يحتاج إلى حرف جرٍّ في معموله، و(الباء) أصلها للإلصاق، وهي لا تدخل إلّا لفائدةٍ، فإذا دخلت على فعلٍ يتعدّى بنفسه أفادت قدراً زائداً" (مجموع الفتاوى: ج٢١، ص: ١٢٣).

أمّا من قال بالزّيادة فهو ابن جني، ونقل ذلك عنه الرّضي في شرح الكافية: "أهل اللغة لا يعرفون هذا المعنى، بل يورده الفقهاء، ومذهبه أنّها زائدةٌ، لأنّ الفعلَ يتعدَّى إلى مجرورها بنفسه". (شرح الرّضي على الكافية: ج٤، ص: ٢٨١).

ونقل غيرهم أنّ (الباء) للاستعانة، وإنّ في الكلام حذفاً وقلباً، فإنّ (مسح) يتعدّى إلى المزال عنه بنفسه (الرأس) وإلى المزيل (الماء) بـ(الباء)، فالأصل: (امسحوا رؤوسكم بالماء)" (الإتقان في علوم القرآن: ج٢، ص:٢١٨).

والظّاهر من الآيات والأحاديث أنّ أعلى مراتب المسح فضيلةً هي مسح كلّ الرّأس، أمّا المجزئ ورافع الفرض فهو مسح بعض الرّأس، وهكذا يرتفع الاختلاف.

وقد جاءت زائدةً في المفعول به للفعل (مسح) في ستّة مواضع من الأحاديث، منها الحديث رقم (٣٦) الذي رواه ابن عباس ﷺ: " أنّ النّبيّ ﷺ مسح برأسه وأذنيه، ظاهرهما وباطنهما" (الجامع الكبير: ج ١ص:٨٦). والأحاديث رقم: (٣٧)، (٤٧)، (٤٨)، (٣٦٤٣).

٢-(الباء) الزّائدة في المفعول به للفعل (رمى):

ذكر الشّراح أنّ (الباء) زائدةٌ في المفعول به للفعل (رمى) وهو فعل متعدٍّ، لأنّ الرّمي يستوجب ذكر المرميّ والمرمى عليه، وهو هنا يلتبس لكثرة الاستخدام بالتّعدي لمعنى الأداة التي يتمّ بها الرّمي، كما في حديث النّواس بن سمعان الكلابيّ ﷺ في معرض حديث طويل للنّبيّ ﷺ عن الفتن آخر الزّمان: (فيرمون بنشابهم) (الجامع الكبير: ج٤، ص:٩٣، رقم الحديث: ٢٢٤٠، باب: ما جاء في فتنة الدجال)، و(الباء) زائدةٌ، أي: فيرمون سهامهم (تحفة الأحوذيّ: ج٦، ص: ٤١٨). وقد جاءت زائدةً في الأحاديث: (١٤٦٩) (١٦٣٨) (١٧٩٧) (٢٢٤٠) (٢٣٦٥) (٢٣٦٦) (٣١٥٣).

٢-(الباء) الزّائدة في المفعول به لاسم الفعل (عليه):

اختلف النّحاة في هذا التّركيب (فعليه بالصّوم) كما في حديث عبد الله بن مسعود ﷺ قال: "خرجنا مع النّبيّ ﷺ ونحن شبابٌ لا نقدر على شيء، فقال: يا معشر الشّباب، عليكم بالباءة، فإنّه أغضّ للبصر، وأحصن للفرج، فمن لم يستطع منكم الباءة فعليه بالصّوم، فإنّ الصّوم له وجاءٌ" (الجامع الكبير: ج٢، ص:٣٧٨، رقم الحديث: ١٠٨١، باب ما جاء في فضل التّزويج والحثّ عليه).

في كونه للإغراء أو عدمه، وعليه اختلفوا في (على)؛ هل هي حرف جرٍّ، وتكون (الباء) زائدةً في المبتدأ، أو تكون اسم فعل أمرٍ، فتكون (الباء) زائدةً في المفعول به؟ فيكون التّركيب على التّالي: (الباء) حرف جرٍّ زائدٌ، والصّوم مبتدأ مؤخّر، و(عليه) جارٌ ومجرورٌ متعلقان بخبرٍ مقدّمٍ، وحجّة من يقول بعدم كونه تركيباً جاء للإغراء "أنّ إغراء الغائب شاذٌ" (شرح كتاب سيبويه: ج٢، ص:١٥١)، ولا يقاس عليه، وهو "أقرب للأمثال، كما في قول الأعرابيّ: عليه رجلاً ليسني"

(المقتضب: ج٣، ص:٢٨٠)، وأنّ (عليه) إذا كان اسم فعل يكون نائباً عن (ليلزم)، والشّيء الواحد لا يقوم مقام شيئين مختلفي الجنس، وهما (لام) الأمر والفعل (شرح التّصريح على التّوضيح: ج١، ص:١٩١).

أما من ذهب بأنّه للإغراء، وأنّها هنا ليست للغائب، وإنّما هِي لمن خصّ من الحاضرين بعدم الاستطاعة، إذ لا يصحّ خطابه بكاف الخطاب لأنّه لم يتعيّن منهم، ولإبهامه بلفظة (من) وإن كان حاضرًا وهذا كثيرٌ في القرآن كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٍ﴾ [البقرة: ١٧٨] وقوله : ﴿فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٨٤] فهذه الهاءات كلّها ضمائرُ للحاضر لا للغائب" (طرح التّثريب: ج٧، ص:٨)، فيكون التّركيب كالتّالي: عليه "اسم فعلِ أمرٍ بمعنى (ليلزم)، وفاعله مستترٌ فيه، و(الصّوم) مفعول به، و(الباء) زائدةٌ في المفعول به.

ج -(الباء) الزّائدة في المبتدأ (بالحريّ):

ذكر شرّاح التّرمذي أنّ (الباء) زائدةٌ في كلمة (فبالحريّ) في الحديث رقم: (١٣٢٢) عن عبد الله بن موهب أنّ عثمان ﷺ قال لابن عمر ﷺ: اذهب، فاقض بين النّاس، قال: أو تعافيني يا أمير المؤمنين! قال: فما تكره من ذلك، وقد كان أبوك يقضي؟ قال: إنّي سمعت رسول الله ﷺ يقول: من كان قاضياً فقضى بالعدل، فبالحريّ أن ينقلب منه كفافاً، فما أرجو بعد ذلك" (الجامع الكبير: الترمذي، ج٣، ص: ٥).

ذهب شرّاح الحديث إلى أنّ "(الباء) في (الحريّ) صفة مشبّه باسم فاعل يكون مبتدأً، خبره (أن ينقلب) و(الباء) زائدة: نحو بحسبك درهم، أي الخليق والجديرُ كونُه منقلباً منه كفافاً" (الكاشف عن حقائق السنن: ج٨، ص: ٢٦٠٢).

وإن جعلت "(حريّ) مصدراً، فهو خبرٌ، والمبتدأ المصدر المؤوّل من (أَن يَنْقَلِبَ مِنْهُ كَفَافًا) و(الباء) متعلق بمحذوف، أي: كونه منقلباً ثابتٌ بالاستحقاق (تحفة الأحوذي: ج٤، ص: ٤٦١).

- حديث جابر بن عبد الله ﷺ، أنّ النّبيّ ﷺ قال لعليٍّ ﷺ: "أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى، غير أنّه لا نبيّ بعدي" (الجامع الكبير: ج٦، ص:٩٠، رقم الحديث:٣٧٣٠-٣٧٣١، باب: مناقب عليّ ﷺ).

أجمع شرّاح الحديث على أنّ (الباء) في قول النّبيّ ﷺ (بمنزلة) زائدةٌ (الجامع الكبير: ج٦، ص: ٣٧٣٠)، لكنّهم أجمعوا أيضاً على أنّ هناك تشبيهاً في هذا الحديث النّبويّ، أركانه وطرفا التّشبيه فيه المشبّه فيه منزلة عليّ ﷺ من النّبيّ ﷺ، والمشبّه به منزلة هارون من موسى عليهما السّلام، ووجه التّشبيه مبهمٌ، وبيّنه بقوله: إلّا أنّه لا نبيّ بعدي، يعني: أن اتّصاله ليس من جهة النّبوّة، فبقي الاتّصال من جِهَة الْخلَافَة لِأَنَّها تلِي النّبوّة فِي الْمرتبَة (قوت المغتذي على جامع التّرمذي: ج٢، ص: ١٠١٣).

والتّشبيه مؤكّدٌ إنْ قيل بزيادة (الباء)، غير أنّ النّحاة يرون أنّ التّشبيه جاء من (الباء) التي معناها التّشبيه الذي أفادته (الباء) من التّركيب، وهو معنى ذكره النّحاة كالمالقيّ الذي جعلها من باب: (لقيت به الأسد)، أي: لقيته كالأسد، ومنه قول العجّاج (ديوان العجّاج: ج٢، ص:١١١):

لاقوا به الحجّاج والإصحارا به ابن أجلى وافق الإسفارا

"لاقوا به، أي بذلك المكان، وقوله الإصحار: وجدوه مصحراً، ووجدوا به ابن أجلى، كما تقول: لقيت به الأسد" (رصف المباني: ص: ٢٢٤-٢٢٥)، ولم يقبل المراديّ معنى التّشبيه (للباء) وهي عنده تحقيقاً "للسّببية، وأنّها من باب المبالغة الخاصة بالبلاغة، ولا مكان للنّحو فيها" (الجنى الداني: ص:٤٨)، وسمّاها الإربليّ (باء التّجريد) "وهي التي تثبت لمدخولها صفةً عظيمةً مدحاً أو ذماً، ومنه قول الشّاعر" (جواهر الأدب في معرفة كلام العرب: ص: ٤٧):

لقيت به يوم العريكة فارساً على أدهمٍ كالليل صبحه الفجر

ويرى الدّكتور فاضل السّامرائيّ أنّ (الباء) التي للتّشبيه للظّرفية أظهر، وذلك أنّ قولك: (رأيت بخالد أسداً) معناه: حلّ به أسدٌ، كما تقول: حلّ بالمكان، ونزل به، فقد جرّدت خالدًا من شخصه، وجعلت بدله أسداً، وهي على معنى الإلصاق (معاني النّحو: ج٣، ص: ٢٧).

وعلى القول بالزّيادة ينبغي أن يكون الإعراب على الشّكل الآتي:

أنت: ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ، ومنّي: جار ومجرور متعلقان بخبر المبتدأ محذوف. الباء: حرف جر زائد، ومنزلة: اسم مجرور وعلامة جره الكسرة، لفظاً على اعتبار أنها زائدة ومنصوب محلا على اعتبار أنّه حال، وهارون: مضاف إليه مجرور بالإضافة وعلامة جره الفتحة نيابة من الكسرة لأنّه ممنوع من الصرف، من: حرف جر، موسى: اسم مجرور وعلامة جره الفتحة المقدّرة على الألف لأنه ممنوع من الصرف.

ثانياً- القول بزيادة (عن):

وجّهَ شراح الأحاديث (عن) في حديث أَبِي هريرة ﷺ، قال: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "إذا اشتدّ الحرّ، فأبردوا عن الصّلاة، فإنّ شدّة الحرّ من فيح جهنّم" (الجامع الكبير: ج١ص:٢٠٣، رقم الحديث:١١٩، باب ما جاء في تأخير الظّهر في شدّة الحرّ)، ورد الحديث مرتين في الجامع الكبير للترمذي، وذكروا أنّ (عن) تحتمل عدّة أوجهٍ هنا:

الوجه الأول: أَنْ تكون (عن) بمعنى (الباء) كما أنّ (الباء) تكون بمعنى (عن) كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى﴾ [النّجم: ٣]، أي: بالهوى، ومن الثّانِي قَوْله تَعَالَى: ﴿فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٩]، وتسمّى هذه (باء) المجاوزة" (مغني اللبيب: ص: ١٩٨).

الوجه الثاني:" أن تكون (عن) زائدةً، والمعنى (أبردوا الصّلاة)، أيْ أنَّ الفعلَ (أبردوا) فعلٌ متعدٍ، لا حاجة له إلى التعدي عن طريق الحرف، وهو بحاجة إلى المفعول به (الصّلاة) الموجودة في التّركيب اللُّغويّ، يقال": أبرد الرّجل كذا، إذا فعله في برد النّهار" ذكره القاضي عياضٌ (إكمال المعلم بفوائد مسلم: ج٢، ص: ٥٨١)، وهذا القول فيه نظرٌ، لِأَنّ من جعل (عن) تأتي زائدةً قيّد ذلك بأن تزاد للتّعويض من أخرى محذوفةٍ، واستشهدوا بقول الشّاعر: (شرح أبيات مغني اللبيب: ج٣، ص: ٣٠٣):

أتجزع إن نفسٌ أتاها حمامها فهلّا التي عن بين جنبيك تدفع

يريد: فهلَّا عن التي بين جنبيك تدفع، وقد ذكرَ ابنُ عصفورٍ أنَّه من الضرائر التي تحدث نتيجة "التّقديم والتّأخير وإخراج الكلام عن وضعه حتى لا يفهم منه المعنى المراد إلا بعد تدبّر كثير" (ضرائر الشّعر: ص: ٢١٣).

الوجه الثالث: وهو القول بتضمّن الفعل (أبردوا) المتعدّي بنفسه، معنى فعل (أخّروا أنفسكم)، وحذف المفعول (أنفسكم)، وعليه يصبح الكلام (أخّروا أنفسكم عن الصّلاة) قَالَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرِ بْنُ الْعَرَبِيّ: "معنى قولِهِ: أبردوا، أخّروا إلى زمان البرد، ولا ينتظم ذلِك مع قوله (عَنْ)، فَإِنّ صورته (أخروا عن الصّلاة) إلّا بإضمار وتقديره (أخّروا أنفسكم عن الصّلاة)، وقيل" تأخّروا عن الصّلاة مبردين، أي داخلين في وقت البرد، وهو مثل أظلم دخل في الظّلام، وأمسى دخل في المساء، إلّا إنّه ضمّن أبردوا

معنى فعلٍ قاصرٍ لا يحتاج إلى تقدير مفعولٍ، وهو تأخّروا" (عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد: ج٣، ص: ١١٤).

وقد سأل الشّيخ محمد عبد الخالق عضيمة في كتابه "دراسات لأسلوب القرآن الكريم" هل تقع (عن) زائدة؟" (دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ج٢، ص: ٢٠٤)، ولم يجب عن التّساؤل، لكنّه ذكر بأنّ من قال بالزّيادة: هما أبو عبيدة معمر بن المثنّى والأخفش عن قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [النّور: ٦٣]، وقد ذكر أكثر من مصدر أنّ الأخفش قال بالزّيادة، لكن كتب الأخفش، وكتب من قاموا بدراسته لم تذكر الموطن من كتبه، ولعلّ الأمر اختلط على من قال بين (من) و(عن).

وذكر أبو عبيدة معمر بن المثنّى في حديثه عن قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [النّور: ٦٣] أنّ (عن) المذكورة في الآية زائدةٌ، ونسب ذلك كلّه إلى المَجازِ، وأنّ الأصل: يخالفون أمره"(مجاز القرآن: ج٢ص: ٦٢). وابن قتيبة في كتابه تأويل مشكل القرآن (تأويل مشكل القرآن: ص: ٢٥١)، وأبو الفرج ابن الجوزيّ في كتابه تذكرة الأريب (تذكرة الأريب في تفسير الغريب: ص: ٢٦١).

ومن المفسّرين الذين ذكروا أنّها (صلةٌ) الثّعلبيّ في كتابه (الكشف والبيان) (الكشف والبيان: ج٧، ص:١٢١. بحر العلوم: ج٢، ص: ٥٢٧)، والبغويّ في تفسيره (معالم التنزيل: ج٣، ص: ٤٣٣)، أي أنّ الفعل (يخالف) متعدٍّ في أصل الوضع، فهو في صيغة (المفاعلة) التي وردت في الآية، وليس محتاجاً إلى حرف الجر (عن) للربط بينه وبين المفعول به (الاسم المجرور) (أمره) الذي سبق بحرف الجر (عن) خلافًا لأبي عبيدة حيث أجازها في الاختيار، واستدلّ بقوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [النّور: ٦٣]، أي أمره" (همع الهوامع: ج٢، ص:٤٤٥).

لم يذكر النّحاة في مصنّفاتِهم النّحوية ورود (عن) حرفاً من حروف المعاني الزّائدة للتّوكيد، وورد الحديث عن زيادتها في كتب اللغة والتّفسير، فقد نصّ سيبويه على أنّ (عن) و(على) لا يجوز زيادتهما" وليست (عن) و(على) ههنا بمنزلة (الباء) في قوله: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرّعد: ٤٣]"، و(ليس بزيد)؛ لأنّ (عن) و(على) لا يفعَلُ بها ذاك، ولا بـ(منْ) في الواجب" (الكتاب: ج١، ص: ٣٨)، وذهب بعضهم إلى أنّ (عن) لا تزاد في التّعويض عن محذوفٍ كان ينبغي أن يذكر، فقد ذكر السّيوطيّ والبغداديّ أنّ "سيبويه نصّ على أنّ (عن) و (على) لا يزادان لا عوضًا ولا غير عوضٍ" (همع الهوامع: ج٢، ص: ٤٢٣، شرح أبيات مغني اللبيب: ج٣، ص:٤٠٣)، وعلّقوا على قول الشّاعر (ديوان الأسود بن يغفر: ص:٢١):

فأصبحن لا يسألنه (عن) بما به أصعّد في علو الهوَى أم تصوّبا؟

والذي ينبغي أن يحمل عليه البيت أنّ (الباء) زائدةٌ للتّوكيد؛ "لأنّ (الباء) معهودٌ زيادتها، ولم يعهد زيادة (عن)، وإنَّما زيدت للتّأكيد، لأنّك تقول: سألت عنه، وسألت به" (التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ج١١، ص: ٢٢٩.)، وقيل: "لأن المؤكَّد على حرفين، ولاختلاف اللفظين" (شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ج٢، ص:٣٥١.)، وقيل: "عن بما" أكدت (عن) الجارة بلفظ مرادف؛ وهو (الباء) التي بمعنى (عن) المتصلة بـ(ما) الموصولة، وهذا شاذ أيضاً لعدم الفاصل؛ ولكنه أهون من سابقه، لأن الحرف المؤكد (عن) موضوعٌ على حرفين، ولأنّ اللفظين مختلفان، وإن اتّفقا في المعنى.

وذكر الدكتور عبد الفتاح الحموز في كتابه التّأويل النحوي الموطنين بزيادة (عن) فيهما (التأويل النحوي: ج٢، ص: ١٣٢٤-١٣٢٥)، وهما: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [النّور: ٦٣]، وقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ﴾ [الأنفال:١]، ذكره مكيّ بن أبي طالب القيسيّ في كتابه الهداية أنَّ سعد بن أبي وقاصٍ قرأ: "يَسْأَلُونَكَ الْأَنْفَال"، بغير (عن)" (الهداية الى بلوغ النّهاية: ج٤، ص: ٢٧٠٧.)، وذكر ابن خالويه في المختصر في الشّواذ أنّها قراءة لابن مسعودﷺ (مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ص: ٥٤، شواذ القراءات: ص:٢٠١)، ويكون على التّفسير وتعدِّي الفعل (يَسْأَلُونَكَ) إلى مفعولين (إعراب القرآن: ج٢، ص: ١٧٥)، وزاد عليه ابن جنّيّ في المحتسب ابن مسعودﷺ وعلي بن الحسين وأبا جعفر محمد بن علي وجعفر بن محمد وطلحة بن مصرف (المحتسب: ج١، ص: ٢٧٢.)، وزاد عليه أبو حيان عكرمة وعطاء والضّحاك، وأنكر القول بزيادة (عن) قائلا: يَنْبَغِي أَنْ تحمل قراءة من قرأ بإسقاط (عن) على إرادتها لِأَنَّ حذف الحرف وَهُوَ مُرَادٌ مَعْنًى أَسْهَلُ مِنْ زِيَادَتِهِ لِغَيْرِ مَعْنًى غير التَّوكيد (المصدر السابق نفسه، ج٥ص: ٢٦٩). وقد نقل شراح التّرمذيّ القول بزيادة (عن) وتضمينها (تحفة الأحوذي: ج١، ص:٤٨٧.).

ولم يذكر النّحاة القول بزيادة (عن) إلّا بالتّعويض عن محذوفٍ، وذهبوا إلى اسميتها عندما تسبق بـ(من) و(على) الجارّتين، كما ذهبوا إلى أنّها بمعنى (جانب) منعاً من اجتماع حرفين في وظيفةٍ واحدةٍ، ولعلّ القول بأنّها في هذا الحديث باقيةٌ على أصلها، والقول بأضعف التّأويل وهو التّضمين.

ثالثاً. (الفاء) المقترنة مع إذا الفجائية، والخلاف النحوي في زيادتها:

تعدّدت آراء النّحاة في (الفاء) المقترنة من (إذا) الفجائيّة، وهي على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأوّل: أن تكون (الفاء) زائدةٌ، وهذا قول عزاه ابن جنّيّ في سرّ صناعة الإعراب إلى المازنيّ (سر صناعة الإعراب: ج١، ص: ٢٦١، الجنى الدّاني: ص٧٣، أبو عثمان المازني ومذاهبه في النّحو وفي الصّرف: ص: ٢٢٨-٢٢٩-٢٣٠)، وعزاه المراديّ إلى أبي علي الفارسيّ (الجنى الدّاني: ص:٧٣)، وذهب إليه ابن جنّي في سر الصّناعة (سرّ صناعة الإعراب: ج١، ص: ٢٣٢)، واعترض على وصفها بالزّائدة الرّضي الأستراباذي "وليس بشيء، إذ لا يجوز حذفها" (شرح الرّضي على الكافية لابن الحاجب: ج١، ص: ٢٧٤).

وقد أيّد ابن جنّيّ في سر الصّناعة قول المازنيّ بأنّها زائدةٌ، "إنّ (الفاء) وإن كانت ها هنا زائدةٌ، فإنّها زيادةٌ لازمةٌ لا يجوز حذفها، وذلك أنّ من الزّوائد ما يلزم ألبتَّة، وذلك قولهم: (افعله آثرا ما) أي أوّل شيءٍ، فربّ زائدةٍ ما يلزم، فلا يجوز حذفه، وكذلك أيضًا قولنا: خرجت فإذا زيد، (الفاء) فيه زائدة أيضًا" (سر صناعة الإعراب: ج١، ص: ٢٧٣.).

المذهب الثّاني: أنّها للجزاء، وبه قال الزّجّاج (الجنى الداني: ص: ٧٣)، لأنّها دخلت على حدّ دخولها في جواب الشّرط وهو مذهب أبي إسحاق الزيّاديّ (سر صناعة الإعراب: ج١، ص: ٢٧، الزيادي وأثره في الدّراسات النّحويّة واللغويّة، المجلّد: ٧، العدد: ١، ص: ٢١٨-٢١٩)، وأبي البقاء العكبريّ (الدّر المصون: ج٨، ص: ٧١.)، وردّه ابن جنّي، وذكر فساده لأمرين:

الأمر الأوّل: "لأنَ الجملة: (خرجت فإذا زيدٌ) ليس فيها معنى الشّرط ولا الجزاء، وإنّما هو إخبارٌ عن حالٍ ماضيةٍ، والشّرط لا يصحّ إلّا مع الاستقبال.

الأمر الثاني: أنّه لو كان في الكلام معنى شرطٍ لاستغنى بما في (إذا) من معنى الإتباع عن (الفاء)، كما استغني عنها في قوله عزّ اسمه: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الرّوم: ٣٦]" (سر صناعة الإعراب: ج١، ص: ٢٧٣).

المذهب الثّالث: أنّها عاطفةٌ، وبه قال مَبْرمانُ (ت:٣٢٦هـ) (نحوي نزل البصرة، وأخذ عن المبرّد وطبقته، وهو لقّبه مبرمان لكثرة ملازمته له وسؤاله إيّاه، أخذ عنه النّحو أبو على الفارسيّ والسّيرافيّ، إنباه الرّواة على أنباه النّحاة: ج٣، ص: ١٨٩)، وردّه ابن جنّي في سر الصّناعة، فقال: "فسقوطه أظهر، وذلك أنّ الجملة التي هي "خرجت" جملة مركّبة من فعل وفاعل. وقولك "فإذا زيد" جملة مركبة من مبتدأ وخبر، فالمبتدأ زيد، وخبره إذا، وحكم المعطوف أن يكون وفق المعطوف عليه،

لأنّ العطف نظير التّثنية، وليست الجملة المركّبة من المبتدأ والخبر، وفق المركبة من الفعل والفاعل، فتعطف عليها" (سر صناعة الإعراب: ج١، ص: ٢٧٣)، لكنّ ابن جني نفسه في الخصائص قوّى قول مبرمان، يقول: "إنّ (الفاء) في نحو قولك: (خرجت فإذا زيد) عاطفةٌ، وليست زائدةً، كما قال أبو عثمان، ولا للجزاء كما قال الزّياديّ" (الخصائص: ج٣، ص: ٣٢٣)، لأنّ الاسميّة المصدّرة بظرف يجوز عطفها على الجملة الاسمية لقوة شبه الظرف بالفعل، ومنه قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ (٩) فَمَا لَهُ مِنْ قُوَّةٍ وَلَا نَاصِرٍ﴾ [الطّارق: ١٠]، وأكّد أبو حيّان أنّها عاطفةٌ، فقال "والذي يقطع بأنّ الفاء عاطفة وقوع غيرها من حروف العطف مقامها، كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْتَشِرُونَ﴾ [الروم: ٢٠]، فـ(ثُمَّ) لا يصلح أن تكون دخلت دخولها في جواب الشّرط؛ لأنّ (ثُمَّ) لا يلقّي بها جواب الشّرط، ودعوى الزّيادة فيها على خلاف الأصل، فثبت أنّها عاطفة" (التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التسهيل: ج ٧، ص: ٣٢٧).

والتحقيق عندي أنّها زائدة لازمة، وليست للجزاء ولا عاطفة لاختلاف المعطوف والمعطوف عليه.

وردت (الفاء) زائدةً لاقترانها مع (إذا) الفجائيّة في الأحاديث في اثنين وستين موضعاً، من هذه الأحاديث: الحديث رقم (١٠٥): "عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي امْرَأَةٌ أَشُدُّ ضَفْرَ رَأْسِي، أَفَأَنْقُضُهُ لِغُسْلِ الجَنَابَةِ؟ قَالَ: لاَ إِنَّمَا يَكْفِيكِ أَنْ تَحْثِي عَلَى رَأْسِكِ ثَلاَثَ حَثَيَاتٍ مِنْ مَاءٍ، ثُمَّ تُفِيضِي عَلَى سَائِرِ جَسَدِكِ الْمَاءَ، فَتَطْهُرِينَ، أَوْ قَالَ: فَإِذَا أَنْتِ قَدْ تَطَهَّرْتِ" (الجامع الكبير: الترمذي، ج١، ص: ١٤٩).

الحديث الثاني (٢١٩) وهو: "شَهِدْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ حَجَّتَهُ، فَصَلَّيْتُ مَعَهُ صَلاَةَ الصُّبْحِ فِي مَسْجِدِ الخَيْفِ، فَلَمَّا قَضَى صَلاَتَهُ انْحَرَفَ فَإِذَا هُوَ بِرَجُلَيْنِ فِي أُخْرَى القَوْمِ لَمْ يُصَلِّيَا" (الجامع الكبير: ج١ص: ٢٥٩).

كما جاء في الأحاديث ذوات الأرقام: (٢٧٤)، (٧٣٩)، (٧٤٨)، (١٢٠٢)، (١٤٤١)، (١٥٥٧)، (١٥٨٠)، (١٩٤٨)، (٢٠٧٦)، (٢٢٤٨)، (٢٢٥٣)، (٢٣٨٢)، (٢٤٤٦) (٢٤٢٧)، (٢٤٦١)، (٢٤٧٥)، (٢٤٩٨)، (٢٥٦٠)، (٢٧١٩)، (٢٧٢١)، (٢٨١١)، (٢٨٨٥)، (٢٨٩٠)، (٢٩٠٦)، (٢٩٢٣)، (٢٩٤٣)، (٣٠٩١)، (٣١٠٣)، (٣١٣٠)، (٣١٧٨)، (٣١٨٠) (٢)، (٣٢١٧)، (٣٢٣٥)، (٣٢٤٥)، (٣٢٧٤)، (٣٣٠٥)، (٣٣١٨) (٥)، (٣٣٢٥)، (٣٣٣٤)،

(٣٣٥٠)، (٣٣٦٨) (٢)، (٣٥٢٩)، (٣٦٢٠)، (٣٦٤٣)، (٣٦٤٩) (٣)، (٣٦٨٨)، (٣٦٩١)، (٣٧٠٤)، (٣٧٦٩)، (٣٧٨٠)، (٣٨٧٢).

رابعاً: (اللام) المختلف في زيادتها:

الحديث الأول: "قال رسول الله ﷺ: إذا دخلتم على الْمَرِيضِ فنفّسوا له في أجله" (الجامع الكبير: ج٣، ص: ٥٩٥).

ذكر العلماء أنّ الفعل "(نفّسوا) متعدٍّ، أقحمت (اللام) في المفعولِ به" (مرشد ذوي الحجا والحاجة إلى سنن ابن ماجه: ج٩، ص:٢٠)، وهو الضمير(الهاء) فقد "ضمّن الفعل معنى (طمّعوه) في طول أجله، من قبيل القول له: يطوّل الله عمرك، لا بأس طهور، إن شاء الله، ويشفيك الله، وأطمعوه في الحياة إذ فيه تنفيسٌ لما فيه من الكرب وطمأنينة القلب، و(في أجله) متعلقٌ بـ(نفّسوا) مضمّنًا معنى التّطميع، و(اللام) للتّأكيد" (عقود الزّبرجد: ج٢، ص: ٣٤١).

وقيل: "إنّ (اللام) هنا للمجاوزة بمعنى (عن)" (تحفة الأحوذيّ: ج٦، ص:٢١٩)، وهي غير زائدة، لأنَّ الفعل (نفس) يتعدَّى بحرف الجر (عن)، والفعل باقٍ على معناه الأصلي، ولا تضمين فيه، يقال: نفّس عنه همومه: خفّفها، وفرّجها عنه (لسان العرب: ج٦، ص: ٢٣٧، مادة نفس). فهي على قول من جعل (اللام) بمعنى (عن) كما في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ [العنكبوت:١٢]، وقول الشّاعر (ديوان أبي الأسود الدولي: ص: ٤٠٣):

كضرائر الحسناء قلن لوجهها حَسداً وظلماً: إنّه لدميم

وهو معنى أجازه النّحاة (للام) (مغني اللبيب: ص:٢٨٢).

الحديث الثاني: حديث عبد الله ﷺ، قال: نام رسول الله ﷺ على حصير فقام، وقد أثّر في جنبه، فقلنا: يا رسول الله لو اتخذنا لك وطاءً، فقال: ما لي وللدنيا، ما أنا في الدنيا إلا كراكبٍ استظل تحت شجرة، ثم راح وتركها" (الجامع الكبير: ج٤، ص: ١٨٦، رقم الحديث: ٢٣٧٧، بَابُ مَا جَاءَ فِي أَخْذِ الْمَالِ).

ذكر شراح الحديث أنّ (اللّام) في" (وللدنيا) مقحمةٌ للتّأكيد، إن كانت (الواو) بمعنى (مع)، وهذا يكون في حال كانت (ما) استفهاميّة وعليه يكون المعنى، أيُّ ألفة ومحبة لي مع الدنيا أو أيُّ شيء لي مع الميل إلى الدّنيا أو ميلها إلي، فإنّي طالب الآخرة، وهي ضرتها المضادة لها، وقد ذكره

سيبويه فقال: "وهو قليل في كلام العرب، ولم يحملوا الكلام على (ما) ولا (كيف)، ولكنهم حملوه على الفِعل، على شيء لو ظَهَرَ حتَّى يَلفظوا به لم يَنقُضْ ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على (ما) و(كيف) لأنَّ كنتَ وتكونُ يقعان ها هنا كثيرًا ولا يَنقضانِ ما تريد من معنى الحديث، فمَضى صدرُ الكلام وكأنّه قد تَكلم بها "وإن كان لم يَلفظ بها، لوقوعها ههنا كثيرا" (الكتاب: ج١، ص:٣٠٣)، وعليه فهو من باب قول الشّاعر (ديوان مسكين الدرامي: ص:٦٦، الكتاب: ج١، ص: ٣٠٨):

فما لك والتّلددَ حول نجدٍ وقد غصَّت تهامة بالرّجالِ

ف(ما) اسم استفهام مبني في محلّ رفع مبتدأ، (لك) جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر المبتدأ، (والتّلدّد) الواو: للمعيّة، و(التّلدد) مفعول معه منصوب بالفتحة، والشّاهد فيه قوله: (والتّلدّد) حيث نصب الاسم على المعية، والعامل فيه قوله: "ما لك" الذي بمعنى: "ما تصنع"؟

وهذه المسألة –وهي عطف الظاهر على ضمير مجرور من دون إعادة الجار– لا يجيزها أكثر النّحاة، لأنّ الجارّ والضمير المجرور كالشيء الواحد، فإذا عطف بدون الجار فكأنه عطف على بعض الكلمة، وما ورد من الشعر خلاف ذلك فهو ضرورة.

وعلى ما ذكرت تكون (اللّام) المقحمة في المفعول به (الدّنيا) ويكون الإعراب كالآتي:

(ما) اسم استفهام مبني في محلّ رفع مبتدأ، (لي) جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر المبتدأ تقديره (الشأن)، (وللدنيا) الواو: للمعيّة، و(اللام مقحمة)، و(الدنيا) مفعول معه منصوب وعلامة نصبه الفتحة. والشاهد فيه قوله: (للدنيا) أقحمت اللام على المفعول معه، وجرّ الاسم لفظاً ونصب الاسم على المعية محلاً.

وفي حال كون (ما) نافية، أي ليس لي ألفةٌ ومحبّة مع الدّنيا ولا للدّنيا ألفةٌ ومحبةٌ معي حتى أرغب إليها، وأنبسط عليها وأجمع ما فيها ولذتها، وهنا اللّام ليست زائدة مقحمة، وكانت (الواو) للعطف فالتّقدير: ما لي وللدنيا معي" (شرح المشكاة: ج١٠، ص: ٣٢٩٠).

خامساً –زيادة (من) في الإثبات:

وردت في الجامع الكبير للترمذي (من)، واختلف النّحاة والشّراح في توجيهها، وقالوا بزيادتها في هذه الأحاديث:

١. حديث أبي هريرة ﷺ أنّ رسول الله ﷺ قال: "ما نقصت صدقة من مال، وما زاد الله رجلاً بعفوٍ إلّا عزاً، وما تواضعَ أحدٌ للهِ إلا رفعَهُ اللهُ" (الجامع الكبير: الترمذي، ج٣، ص: ٥٥٢. رقم الحديث: ٢٠٢٩، بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّوَاضُعِ).

اختلفَ النّحاة والشُّراحُ في قوله ﷺ: "ما نقصت صدقة من مال" في (من)، هل هي زائدةٌ أو تبعيضيةٌ أو بيانيةٌ؟ أي: (ما نقصَتْ صدقةٌ مالاً)، و(من) زائدةٌ مسبوقةٌ بـ(ما) النافية. ومالاً: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه مفعول به للفعل (نقص)، ويحتمل أن تكون صلة لـ(نقصت) والمفعول الأول محذوف، أي ما نقصت شيئًا من مال (شرح المشكاة: ج٥، ص:١٥٤٠، عقود الزبرجد: ج٣، ص: ٧١).

ويحتمل أن تكون (من) تبعيضية: أي بعض مال: وقد توّهم قومٌ أنّ قوله: (ما نقصت صدقةٌ من مالٍ) من الكلام المقلوب، والمراد: ما نقص مال من صدقةٍ، وهذا غلط عرض لقائله من أجل أنّه توهّم أنّ فعل (نقص) لا يتعدّى إلى مفعول، وهذه كلمة تغلط فيها العامة، يقولون: نقص الشيء، فإذا أرادوا أن يعدّوا إلى مفعول قالوا: (أنقصته)، كما يقال: (قام زيد وأقمته)، فإلى هذا المذهب ذهب من حمل الحديث على هذا، والصحيح أنه قال: نقص الشيء ونقصته أنا، كما يقال: زاد وزدته، قال تعالى: ﴿نِصْفَهُ أَوِ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا﴾ [المزمّل: ٣]، فمعنى قوله: "لا تنقص صدقة من مال": لا تنقص صدقة مالاً، ودخلت "من" للتبعيض، كما تقول: شربت من الماء (الاقتضاب في غريب الموطأ: ج٢، ص:٥٣٨-٥٣٩)، بل تزيد أضعاف ما يعطى منه بأن ينجبر بالبركة الخفية أو بالعطية الجلية أو بالمثوبة العلية "(تحفة الأحوذي: ج٦، ص: ١٧٧).

٢. **حديث عمر بن الخطاب** ﷺ، قال: علّمني رسول الله ﷺ قال: قل: اللّهم اجعل سريرتي خيرًا من علانيتي، واجعل علانيتي صالحةً، اللّهم إنّي أسألك من صالح ما تؤتي النّاس من المال والأهل والولد، غير الضّال ولا المضلّ" (الجامع الكبير: ج٥، ص: ٥٤١، رقم الحديث: ٣٥٨٦، بَابٌ في الدّعاء إذا غزا).

قال شراح الحديث: إنَّ "(من) في قوله: (من صالح) (من) زائدة على مذهب الأخفش، ويزيد إثبات القول بالزّيادة أنّ الفعل (سأل) يتعدّى إلى مفعولين في الكلام العربيّ (معجم مصطلحات وأدوات النحو والإعراب: ص:١٦٣) فهو يفيد الدعاء والطلب (المسؤول والمخاطب) والرسالة الكلامية في الجملة (مضمون السّؤال)، يساعده وجود (من صالح) وهي شبه جملة يفهم منها مضمون (الطلب)،

و(صالح) اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه مفعول به ثانٍ للفعل (أسألك)، و(من) الثانية (من المال) بيانية لـ(ما)، ويجوز أن تكون (من) بمعنى البعض، فالدّاعي الورع في حال التّضرع يسأل أيّ شيءٍ ينقذه، ويعلم أنّ الله هو المغنيّ والغنيّ، وقوله: "(غير الضّال) مجرور بدل من كل واحد من الأهل، والمال، والولد على سبيل البدل، و(الضّال) ها هنا يحتمل أن يكون للنّسبة، أي غير ذي ضلال" (شرح المشكاة: ج٦، ص:١٩٣٦).

٣. **حديث عدي بن حاتم**، قال:" قلت يا رسول الله، أرمي الصّيد فأجد فيه من الغد سهمي؟ قال: إذا علمت أنّ سهمك قتله ولم تر فيه أثر سبع فكل" (الجامع الكبير: ج١، ص: ١٣٧، رقم الحديث: ١٤٦٨، باب ما جاء في صيد البزاة).

ذكرَ الطِّيبيُّ في شرحِ المشكاةِ اختلافَ النُّحاةِ في قولهﷺ: (فَأَجِدُ فِيهِ مِنَ الغَدِ سَهْمِي)، في (مِنْ)، فقالوا:" هي زائدةٌ، كما فِي قوله تَعَالَى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الرّوم: ٤] ، وهنا تكون (من) حرف جرّ، والغد: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً، مفعول فيه متعلق بالفعل (أجد)، "كما في قراءة (مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ) على الجرّ كأنّه قيل: قبلًا وبعدًا، وقيل: (من) للتّبعيض، كقوله تعالى: ﴿مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، وقيل: إنّ (من) ظرفيةٌ بمعنى (في)، كقوله تعالى: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: ٩]، وهو الأظهر" (شرح المشكاة: ج٩، ص: ٢٨١٠، مرقاة المفاتيح: ج٦، ص: ٢٦٥٣)، إنّما جاز القول بالزّيادة لأنها ظرف يتوسع فيها مالا يتوّسع في غيرها، ويجوز أن تسبق بـ(من)، وفيها معنى النكرة لأنّها مبهمة محتاجة إلى مضاف يعرّفها، والتّرجيح أنّها لا تصلح أن تكون للتّبعيض، والرّاجح أنّها ظرفية بمعنى (في) لأنّها بمعنى الظّرف، ولا تصلح أن تكون زائدة لأنّها معرفة بـ(ال) لنقول إنّها منقطعة عن الإضافة.

٤. **حديث عبد الله بن أنيس الجهنيّ**: قال رَسُولُ اللهِ ﷺ: إنّ من أكبر الكبائر الشّركُ باللّه، وعقوق الوالِدين، واليمين الغموس، وما حلف حالفٌ بالله يمين صبرٍ، فأدخل فيها مثل جناح بعوضةٍ إلاّ جعلت نكتةً فِي قلبه إلى يوم القيامة" (الجامع الكبير: التّرمذي، ج٥، ص: ١١٧).

ذكر شرّاحُ الجامع أنَّ (من) زائدةٌ على مذهب من يجوّزه في الإثبات كالأخفش والكسائيّ ويكون الإعراب كالآتي: (إنّ) حرف مشبه بالفعل، و(من) حرف جر زائد، و(أكبر) اسم مجرور بـ(من) لفظاً منصوب محلاً على أنّه اسم (إنّ)، والخبر هو كلمة (الشرك)، لأنّ "الشرك هو أكبر الكبائر، لا من جملته" (تحفة الأحوذيّ: المباركفوريّ: ج٨، ص: ٣٧٣)، أو (من) لابتداء الغاية باعتبارِ مَجموعِ

المعطوفِ والمعطوفِ عليه، ومن ذهب إلى أصالتها فالإعراب كالآتي: (إنّ) حرف مشبه بالفعل، و(اسمها) ضمير الشّأن، و(من) حرف جر، و(أكبر) اسم مجرور بـ(من) وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره، والجار والمجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف للمبتدأ (الشّرك)، الشّرك: مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضّمّة الظّاهرة، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر (إنّ).

سادساً. (الواو) المختلف في زيادتها:

اختلفَ شرّاح الحديث في (الواو) في قوله ﷺ: (سبحان الله وبحمده) كما في حديث أبي هريرةؓ: أنّ رسول الله ﷺ قال: من قال: سبحان الله وبحمده مئة مرة غفرت له ذنوبه، وإن كانت مثل زبد البحر" (الجامع الكبير: ج٥، ص: ٤٥٦، رقم الحديث: ٣٤٦٦، باب ما جاء في فضل التّسبيح والتّكبير والتّهليل والتّحميد)، وفي الأحاديث رقم: (٣٤٦٧-٣٤٦٩-٣٤٧٠).

فمنهم من ذكر "أنّها حاليةٌ، أي: أسبّحه متلبسًا بحمده، والمعنى: أسبّح الله، وأتلبّس بحمده، والإضافة في (بحمده) تفيد الحمد اللائق بجلاله الذي يستحقه" (التّنوير شرح الجامع الصّغير: ج١، ص: ٣٩٤).

ومنهم من قال إنَّها "حرف عَطفٍ على الجملة الفعلية (سبحان الله) لأنَّه مصدرٌ منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ وجوبًا، أيْ: أسبّح الله تسبيحًا ثم وضع (سبحان) موضع التسبيح، أو ألتبس بحمده" (التّوشيح شرح الجامع الصحيح: ج٩، ص:٤٣٦٢).

ومنهم من قال إنّها "حرفٌ زائدٌ: أي: أسبّحه تسبيحًا مقترنًا بحمده، أو معناه: أبتدئ بحمده" (شرح المصابيح: ابن الملك: ج٣، ص: ١١٧).

والنّحاة مختلفون في زيادة (الواو) على فريقين:

الفريق الأول: لا يثبت زيادة (الواو)، فالبصريون (المقتضب: ج٢، ص: ٨١)، وابن جنّي، والعكبري (اللباب في علل البناء والإعراب: ج١، ص: ٤١٩-٤٢٠م.)، وابن يعيش (شرح المفصل: ج٨، ص: ٩٠.)، ونحاةٌ آخرون مع عدم الزّيادة، وعلّلوا ذلك بأمورٍ هي:

- أنَّ (الواو) ليست ممّا يلغى، فهي أمّ الباب في العطف.
- "أنّ الأصل في الحروف أنّها وضعت لمعنى، فلا يجوزُ أن يحكم بزيادتها، وكلّ ما حمل على الزّيادة يمكن أن يحمل على أصله" (الإنصاف في مسائل الخلاف: ج٢، ص: ٣٧٦).

- "الحروف وضعت للاختصار نائبةً عن الجمل، كالهمزة فإنّها نائبةٌ عن (أستفهم)، وزيادتها ينقض هذا المعنى" (الفصول المفيدة في الواو المزيدة: ص: ١٤٧)..
- "لِأنّ الحروف وضعت للمعاني، فذكرها بدون معناها يقتضي مخالفة الوضع، ويورث اللّبس" (الفصول المفيدة في الواو المزيدة: ص: ١٤٧).

الفريق الثاني: أجاز الكوفيون والأخفش زيادة (الواو) كما في قولهم: في خبر كان، نحو قولهم: كان ولا مالٌ له، أي: كان لا مال له، قال الأخفش: "ووجه جوازه عندي شبه خبر (كان) بالحال، فجرى مجرى قولهم: جاءني ولا ثوب عليه، أي: جاءني عاريًا" (معاني القرآن: ج١، ص:١٣٢)، وكذا قال الأزهريّ:" وتكون مقحمةً لو لم تجئ بها لكان الكلام تامًا" (الأزهيّة في علم الحروف: ص:٢٣٤).

واعتمدوا في كلامهم على نصوص من القرآن والشّعر، فمن القرآن قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا﴾ [الزّمر: ٧١]، وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ {١٠٣} وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يا إبراهيم﴾ [الصافات: ١٠٤]" (معاني القرآن: ج١، ص: ١٠٨)، ومن الشّعر قول امرئ القيس (ديوان امرئ القيس: ص: ١٥):

فَلَمَّا أَجَزْنَا سَاحَةَ الحيِّ وَانْتَحَى بِنَا بَطْنِ حِقْفٍ ذِي قِفَافٍ عَقَنْقَلِ

و(الواو)" مقحمةٌ في قوله: (وانتحى)، والتّقدير: فلمّا أجزنا ساحة الحي انتحى بنا" (الأزهية في علم الحروف: ص:٢٣٤)، فجاء بـ(الواو) قبل جواب الشّرط، لأنّ المعنى: لمّا أجزنا ساحة الحي انتحى بنا، ومثل هذا كذلك قول الشّاعر (ديوان الأسود بن يعفر: ص: ١٩):

حتّى إذا قملت بطونكم ورأيتم أبناءكم شبّوا

وقلبتم ظهر المجنّ لنا إنّ اللئيم العاجز الخبّ

ف(الواو) جاءت فيما يستحق أن يكون جواباً للشّرط، والمعنى: إذا قملت بطونكم و... قلبتم ظهر المجن لنا، "وقد تأوّل البصريون هذين الشّاهدين كتأويلهما الآيات السّابقة، فجعلوا (الواو) عاطفةً، والجواب محذوفاً في هذه المواضع للعلم به توخّياً للإيجاز" (خزانة الأدب: ج١١، ص:٤٤).

وما ذكره الكوفيون موافقٌ لمذهب الخليل بن أحمد، فقال في قول امرئ القيس: "معناه: لمّا أجزنا ساحة الحي انتحى، فأدخل (الواو) حشواً وإقحاماً" (الجمل في النّحو: ص:٢٨٨، الجنى الداني: ص: ١٦٥٩، ونقل ثعلب القول بإقحامها بقوله: "قال بعضهم: هي مقحمةٌ، يريد (قلبتم لنا)" (مجالس

ثعلب: ص: ٥٩)، وكذلك ابن قتيبة، فقال: "وواو النَّسق قد تزاد حتى يكون الكلام كأنه لا جواب له" (تأويل مشكل القرآن: ص: ١٥٨).

ولعلّ جعل (الواو) عاطفةً مع حذف الجواب بابٌ إلى فهم المعنى المراد، وهو واردٌ في القرآن لتقدّم ما يدلّ عليه المذكور من معنى، أمّا في الشّعر فيمكن جعلها مقحمةً لتأكيد الجواب وتقويته.

الخاتمة

إنّ مصطلح الزّيادة النّحوي مصطلحٌ خاصٌّ بالنّحو، يلتقي مع مصطلح الزّيادة في فنونٍ أخرى كالصّرف والبلاغة من النّاحية اللغويّة التي تملك فضاء واسعاً من الدّلالات التي يحملها الجذر اللغويّ لكلمة زيادةٍ، لكنّه يتفرّد عن تلك الفنون في مصطلحاته تبعاً لدلالاتها والغاية منها.

- مصطلح الزّيادة مصطلحٌ تعليميٌ، الغاية منه تقريب النّحو وقواعده إلى نفوس، فالمبتدأ والخبر والفعل والفاعل هي الرّكائز والأساس في تحقيق الغاية من الرّسالة الكلامية التي تقصّدها المتكلّم من كلامه الذي أعمل فكره في صوغه، وقاله للسّامع المنتبه أو المضطرب أو القلق على حسب حاله ووضعه. والقول بأنّها للتأكيد واضحٌ بالإجماع.
- زيادة (الباء) في المفعول به حاضرةٌ لعدم عدم وجود دراسة تاريخيّة معجميّة للفعل، ودراسة تطوره الدلاليّ في الالتزام والتّعدية واستعمالاته.
- زيادة (من) في الإثبات: مجيء (من) زائدةً قليلٌ في الكلام المثبت، أمّا في سياق النّفي فهو واردٌ في القرآن والحديث والشعر.
- القول بزيادة (عن) من غير عوضٍ غير وارد في النّحو بالإجماع، أمّا ما ذكره الأدباء واللغويون فهو –إن ثبت– نادرٌ أو القول بالتّضمين، وهو أضعف التّأويل.
- زيادة (الواو) في النّحو مختلف فيها لأنّ (الواو) أمّ الباب في العطف، فهي –وإن قيل بزيادتها– فإنّها على الأصحّ لا تزاد.
- القول بالزّيادة لأيّ حرف من حروف المعاني مؤخّر على القول بأيّ معنىً آخر له في حال صلاحية القواعد وسلامة المعنى من التغيير واللبس، ولا يحكم عليه بالزّيادة إلّا بما ذكره النّحاة من قواعد قياسية من قبيل زيادة (الباء) في صيغة أفعل به في التعجب.

. ثَبَت المصادر والمراجع:

. القرآن الكريم.

- أبو عثمان المازنيّ ومذاهبه في النّحو وفي الصّرف: رشيد عبد الرّحمن العبيديّ، مطبعة جامعة بغداد، (د.ط) ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.
- الإرشاد في معرفة علماء الحديث: القزوينيّ، تح: محمد سعيد بن إدريس، مكتبة الرّشد- الرّياض، ط١- ١٤٠٧هـ-١٩٨٩م.
- إرشاد السّالك إلى أشرف المسالك في فقه الإمام مالك: شهاب الدّين المالكيّ، مكتبة مصطفى البابيّ الحلبيّ، ط٣، (د.ت).
- الأصول في النّحو: ابن السّرّاج، تح: عبد الحسين الفتليّ، مؤسسة الرّسالة، لبنان – بيروت، (د.ط) (د.ت).
- أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة: فاضل مصطفى السّاقي، مكتبة الخانجي-القاهرة، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.
- إكمال المعلم بفوائد مسلم: القاضي عياض، تح: يحيى إسماعيل، دار الوفاء، مصر، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨ م.
- إملاء ما منّ به الرّحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن: العكبري، دار الكتب العلمية- بيروت، ط٢، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.
- البناية في شرح الهداية: العيني الحنفي، دار الكتب العلمية -بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ -٢٠٠٠م.
- تبيين الحقائق: الزّيلعي الحنفي، المطبعة الأميرية- بولاق، ط١، ١٣١٤هـ.
- تحفة الأحوذي بشرح جامع التّرمذي: المباركفوري، تح: عبد الوهاب بن عبد اللطيف، المكتبة السّلفية، المدينة المنورة، ط٢، ١٣٨٣هـ -١٩٦٣م.
- التّخطي في النحو العربي "دراسة تأصيليّة في المفهوم والمصطلح والنّيابة عن مصطلح الزّيادة": أحمد بن محمد عبد الله هزازي، مجلة العلوم العربية، العدد:٤٥، شوال ١٤٣٨هـ.
- التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التّسهيل: أبو حيان، تح: حسن هنداوي، دار القلم -دمشق، ط١، ١٤١٨ هـ- ١٩٩٧م.
- تهذيب الكمال في أسماء الرّجال: الْمِزِّيّ، تح: بشار عوّاد معروف، مؤسسة الرّسالة -بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- الجامع الكبير: التّرمذي، تح: بشار عوّاد معروف، طبعة دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٦م.

- الجنى الدّاني في حروف المعاني: المراديّ، تح: فخر الدّين قباوة – محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م.
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب: الإربلّيّ، تح: أميل بديع يعقوب، دار النّفائس– بيروت، ١٤١٢هـ–١٩٩١م.
- خزانة الأدب: عبد القادر بن عمر البغداديّ، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط٤، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م.
- دلائل الإعجاز: الجرجاني، تح: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، ط٣ ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.
- ديوان امرئ القيس، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف–مصر، ط٤، (د.ت).
- ديوان العجاج، تح: عبد الحفيظ السّطلي، مكتبة أطلس، دمشق، (د.ط)، ١٩٦٩م
- ديوان قيس بن زهير: تح: زهير جاسم البياتي، مطبعة الآداب النّجف–العراق، (د.ط)، ١٩٧٢م.
- ديوان مسكين الدّارمي: تح: عبد الله الجبوري، خليل إبراهيم العطية، مطبعة دار البصري– بغداد، ط١، ١٣٨٩هـ–١٩٧٠م.
- ديوان النمر بن تولب، تح: محمد نبيل الطّريفيّ، دار صادر، ط١، ٢٠٠٠م.
- الزياديّ وأثره في الدّراسات النّحوية واللغويّة، فؤاد علي مخيمر، حوليّة كلية الدّراسات الإسلامية والعربية، المجلد ٧، العدد ١، ١٩٨٩م.
- سر صناعة الإعراب: ابن جنيّ، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، ط١، ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.
- شرح التّصريح على التّوضيح: خالد الأزهري، دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان، ط١، ١٤٢١هـ–٢٠٠٠م.
- شرح الرّضي على الكافية، تح: يوسف حسن عمر، منشورات قار يونس، بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م.
- شرح صحيح البخاري: ابن بطّال، تح: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرّشد – السّعودية، الرّياض، ط٣، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٣ م.
- عروبة العلماء المنسوبين الى البلاد الأعجميّة: ناجي معروف، منشورات وزارة الإعلام، (د.ط) ١٩٧٤.
- كشف المعضلات وإيضاح المشكلات: الباقولي: تح: محمد أحمد الدّالي، ط١، ١٤١٥هـ–١٩٩٥م.
- كتاب العين: الفراهيدي، تح: مهدي المخزوميّ، إبراهيم السامرائيّ، دار الهلال، (د.ط) (د.ت).
- قوت المغتذي على جامع التّرمذي: السّيوطي: ناصر بن محمد بن حامد الغريبي، منشورات جامعة أم القرى، (د.ط)،١٤٢٤هـ.
- صحيح البخاري: البخاري، تح: محمد زهير بن ناصر النّاصر، دار طوق النّجاة، ط١، ١٤٢٢م.
- صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج النيسابوريّ، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربيّ،

بيروت، (د.ط) (د.ت).

- ضرائر الشّعر: ابن عصفور: تح: السّيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، مصر، ط١، ١٩٨٠ م.
- طرح التّثريب في شرح التّقريب: أبو الفضل زين الدّين العراقيّ، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت، (د.ط) (د.ت).
- الكاشف عن حقائق السّنن: الطيبيّ، تح: عبد الحميد هنداوي، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة – الرّياض، ط:١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
- الكتاب: سيبويه، تح: عبد السّلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ -١٩٨٨م.
- كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار: أبو بكر الحصنيّ، تح: علي عبد الحميد بلطجي ومحمد وهبي سليمان، دار الخير – دمشق، ط١، ١٩٩٤م.
- الكليات: الكفويّ، تح: عدنان درويش -محمد المصريّ، مؤسسة الرّسالة – بيروت، ط٢، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- لسان العرب: ابن منظور، دار صادر – بيروت، ط٣، ١٤١٤ هـ..
- مجموع الفتاوى: ابن تيميّة، تح: عبد الرحمن ابن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشّريف، المدينة النّبوية، ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م.
- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: القاري، دار الفكر، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، تح: مازن المبارك -محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.
- المغنيّ: ابن قدامة، تح: عبد الله بن عبد المحسن التّركيّ، دار عالم الكتب، الرّياض، ط٣، ١٤١٧ هـ-١٩٩٧ م.
- معاني القرآن: الفرّاء: تح: أحمد يوسف النّجاتي، محمد علي النّجار، عبد الفتاح إسماعيل الشّلبي، دار المصرية للتّأليف والتّرجمة – مصر، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- معاني النّحو: فاضل صالح السّامرائيّ، دار الفكر-عمان، ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
- مقاييس اللغة: ابن فارس، تح: عبد السّلام محمد هارون، دار الفكر، (د.ط) ١٣٩٩هـ -١٩٧٩م.
- مصطلحات النّحو الكوفيّ دراستها وتحديد مدلولاتها: عبد الله بن حمد الخثران، هجر-السّعودية، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.
- نتائج الفكر في النّحو: السّهيليّ، دار الكتب العلميّة – بيروت، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
- نكت الهميان في نكت العميان: صلاح الدّين الصّفديّ، تح: أحمد زكي، المطبعة الجمالية، ط١، ١٣٢٩هـ-١٩١١م.